



تخلعت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق
٢٠٠٨/٩/١٥ م برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من
السادة القضاة فائق الساسي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم
أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمشون
فان كوروكيس و هسيون أبو التمن المأثورين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت
قرارها الآتي:

- العمير (المدعي) / المحامي عبد الرزاق مريمن مطر البهلاسي
- العمير عليه (المدعي عليه) / رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته .

الإشعاء:

إدعى المدعي أمام محكمة القضاء الإداري انه كان عضواً في المجلس الوطني
العراقي السابق/الدورة الخامسة وقد حجب عنه الراتب التقاعدي منذ تاريخ
٢٠٠٣/٣/٩ وحيث انه من المستقلين ولم ينتم في أي حزب لذا طلب المدعي
(التميز) دعوة المدعي عليه رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته للمرافعة
والحكم بإلزامه بدفع مستحقاته التقاعدية اعتباراً من الشهر الثالث لسنة ٢٠٠٣
مع تحميلة المصاريف وأتعاب المحاماة وبعد إجراء المرافعة الغيابية العتبية
والإطلاع على المستندات المبرزة أصدرت المحكمة حكمها المرقم ١٠٩/قضاء
إداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٧/٢ المتضمن رد دعوى المدعي وتحميلة المصاريف
لعدم توجه الخصومة حيث لا توجد علاقة بين مجلس الوزراء الحالي
وبين المجلس الوطني السابق ، ولعدم كفاية المدعي (التميز)

(٢-١)



بالقرار المذكور فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٠ وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية.

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا فقد وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على القرار التمييزي فقد وجد ان المميز كان عضواً في المجلس الوطني العراقي السابق/ الدورة الخامسة وقد حجب عنه الراتب التقاعدي منذ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٩ وحيث انه من المستقلين ولم ينتم الى أي حزب لذا طلب دعوى المدعى عليه رئيس مجلس الوزراء /إضافة لوظيفته والحكم بإلزامه دفع مستحقاته التقاعدية اعتباراً من الشهر الثالث لسنة ٢٠٠٣ وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري قرارها المرقم ١٠٩/قضاء اداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٧/٧ القاضي برد الدعوى لعدم وجود علاقة بين مجلس الوزراء الحالي وبين المجلس الوطني السابق ، ومن ملاحظة نص المادة (٧) الفقرة (ثانياً) من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل فقد لوحظ ان محكمة القضاء الإداري تختص بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الادارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الاتحراكي بعد نفاذ هذا القانون والتي تم تعيين مرجع لظعن فيها ومن تنفيذ الدعوى لم تجد المحكمة أي أمراً أو قرار إداري صادر من (المميز عليه) المدعى عليه/ إضافة لوظيفته حتى يمكن التظلم منه ومن ثم يصار الى الطعن أمام محكمة القضاء الإداري وبذا تكون هذه الدعوى قد قطعت سندها القانوني ، هذا من جانب ومن جانب اخر كان على



التميز ان يسلك الطريق القانوني للمطالبة بحقوقه التقاعدية حيث لا علاقة
(لتميز عليه) تحيل هذه الطلبات عليه فان القرار الصادر من محكمة القضاء
الاداري القاضي برد الدعوى يكون متعين التصديق من حيث النتيجة ، فسرت
المحكمة الاتحادية العليا تصديقه من حيث النتيجة ورد اطعون التمييزية وانحصر
التميز رسم التمييز وصادر القرار بالاتفاق في ١٥ / رمضان / ١٤٢٩ هـ الموافق
٠ م ٢٠٠٨ / ٩ / ١٥

الرئيس
منحت المحمود

العضو
فازوق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
لكرم فهد محمد

العضو
لكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب الشفيدي

العضو
عود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمسون لس كوركيس

العضو
حسين ابو التمن